

تفسير البحر المحيط

@ 541 لفساده وبطلانه فنفاه من أصله ، أو لا حظ فيه ، صفة محذوفة أي : على شيء يعتد به ، فيتوجه النفي إلى الصفة دون الموصوف . .

{ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَا يَدْرِي كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا } تقدم تفسير هذه الجملة . .

{ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ } أي لا تحزن عليهم . فأقام الظاهر مقام المضمّر تنبيهاً على لعل الموجبة لعدم التأسف ، أو هو عام فيندرجون فيه . وقيل : في قوله : { حَتَّى تُقِيمُوا الذِّكْرَ } جمع في الضمير ، والمقصود التفصيل أي : حتى يقيم أهل التوراة التوراة ، وقيم أهل الإنجيل الإنجيل ، ولا يحتاج إلى ذلك إن أريد ما في الكتابين من التوحيد ، فإن الشرائع فيه متساوية . .

{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالَّذِينَ هَارَوْا مِنَ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ } تقدم في البقرة تفسير مثل هذه الآية . وقرأ عثمان ، وأبي وعائشة ، وابن جبير ، والجحدري : والصابئين . قال الزمخشري : وبها قرأ ابن كثير . وقرأ الحسن ، والزهري : والصابئون بكسر الباء وضم الياء ، وهو من تخفيف الهمز كقراءة : يستهزئون . وقرأ الفراء السبعة : والصابئون بالرفع ، وعليه مصاحف الأمصار ، والجمهور . وفي توجيه هذه القراءة وجوه : أحدها : مذهب سيبويه والخليل ونحاة البصرة : أنه مرفوع بالابتداء ، وهو منوي به التأخير ، ونظيره : إن زيدا وعمرو قائم ، التقدير : وإن زيدا قائم وعمرو قائم ، فحذف خبر عمرو لدلالة خبر إن عليه ، والنية بقوله : وعمرو ، التأخير . ويكون عمرو قائم بخبره هذا المقدر معطوفاً على الجملة من أن زيدا قائم ، وكلاهما إلا موضع له من الإعراب . الوجه الثاني : أنه معطوف على موضع اسم إن لأنه قبل دخول إن كان في موضع رفع ، وهذا مذهب الكسائي والفراء . أما الكسائي فإنه أجاز رفع المعطوف على الموضع سواء كان الاسم مما خفي فيه الإعراب ، أو مما طهر فيه . وأما الفراء فإنه أجاز ذلك بشرط خفاء الإعراب . واسم إن هنا خفي فيه الإعراب . الوجه الثالث : أنه مرفوع معطوف على الضمير المرفوع في هادوا : وروي هذا عن الكسائي . ورد بأن العطف عليه يقتضي أن الصابئين يهودوا ، وليس الأمر كذلك . الوجه الرابع : أن تكون إن بمعنى نعم حرف جواب ، وما بعده مرفوع بالابتداء ، فيكون والصابئون معطوفاً على ما قبله من المرفوع ، وهذا ضعيف . لأن ثبوت أن بمعنى نعم فيه خلاف بين النحويين ، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لسان

العرب فتحتاج إلى شيء يتقدمها يكون تصديقاً له ، ولا تجيء ابتدائية أول الكلام من غير أن تكون جواباً لكلام سابق . وقد أطلال الزمخشري في تقدير مذهب سيبويه ونصرته ، وذلك مذكور في علم النحو ، وأورد أسئلة وجوابات في الآية إعرابية تقدم نظيرها في البقرة . وقرأ عبد الله : يا أيها الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون . .

{ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رَسُولًا { هذا إخبار بما صدر من أسلاف اليهود من نقض الميثاق الذي أخذه تعالى عليهم ، وما اجتروحه من الجرائم العظام من تكذيب الأنبياء وقتل بعضهم ، والذين هم بحضرة الرسول هم أخلاف أولئك ، فغير بدع ما يصدر منهم للرسول من الأذى والعصيان ، إذ ذاك شنشنة من أسلافهم . .

{ كُذِّبَتْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ } فَرِيقًا كَذَّبُوا { تقدم تفسير مثل هذا في البقرة . وقال الزمخشري هنا : (فإن قلت) : أين جواب الشرط ؟ فإن قوله فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون ناب عن الجواب ، لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين ، ولأنه لا يحسن أن تقول : إن أكرمت أخي أخاك أكرمت . (قلت : هو محذوف يدل عليه قوله : فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون ، كأنه قيل : كلما جاءهم رسول منهم ناصبوه . وقوله : فريقاً كذبوا ، جواب مستأنف لسؤال قاتل : كيف فعلوا برسلمهم ؟ انتهى قوله : فإن قلت : أين جواب الشرط ؟ سمي قوله كلما جاءهم رسول شرطاً وليس بشرط ، بل كل منصوب على الظرف لإضافتها إلى المصدر المنسبك من ما المصدرية الظرفية ، والعامل فيها هو ما يأتي بعدما المذكورة ، وصلتها من الفعل كقوله : { كُذِّبَتْ * نَضَجَتْ } جُلُودُهُمْ بِدَلِّهِمْ { كلما { أُلْقُوا فِيهَا } وأجمعت العرب على أنه لا يجزم بكلمة ، وعلى تسليم تسميته شرطاً فذكر أن قوله : فريقاً كذبوا ينبو عن الجواب